

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

أولاً: تمهيد

الحساب الجاري : حيث يرغب العميل في إنشاء علاقة بنكية مع بنك البلاد ليتمكن من الاستفادة من الخدمات البنكية الواردة في هذه الاتفاقية، أو/و الحصول على أي خدمات أخرى في المستقبل، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أنه بالتوقيع على هذه الاتفاقية سوف تطبق فوراً الشروط والإحكام الواردة فيها، وتكون ملزمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً بأي صيغة معتبرة، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترنة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب (حساب البلاد) وتقديم الخدمات البنكية المبنية أدناه.

حساب البلاد: حيث يرغب العميل في فتح حساب استثماري لدى بنك البلاد، وذلك بغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة في أعمال الخزينة وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية (حساب البلاد) ، وحيث إنه من المتفق عليه والمفهوم لدى العميل أن توقيعها على هذه الاتفاقية يعد إيجاباً، وفتح البنك للحساب قبولاً، وتطبق فوراً الشروط والإحكام الواردة في هذه الاتفاقية، وتكون ملزمة للطرفين، وذلك بالإضافة إلى أي شروط، أو أحكام إضافية يوافق عليها الطرفان خطياً، بعد أن يقوم البنك بدراسة الطلب المذكور والموافقة عليه، لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين، وهما بكامل الأهلية المعترنة شرعاً ونظاماً على أحكام وشروط فتح الحساب (حساب البلاد) وتقديم الخدمات البنكية المبنية أدناه.

ثانياً: التعريفات

تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه نفس المعاني المبنية أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

(العميل): وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري صاحب الحساب الذي وقع أصالة على اتفاقية إنشاء العلاقة البنكية، أو وقع عنه وكيله.

(البنك): بنك البلاد، سجل تجاري رقم 1010208295 ومقره الرئيسي في الرياض، ص.ب. 140 الرمز البريدي 11411 المملكة العربية السعودية هاتف مصرفي 920001002.

(الحساب الجاري): تعني الحساب البنكي الذي هو موضوع الطلب المقدم من صاحب الحساب إلى البنك لفتح ذلك الحساب وفقاً للشروط اللدقة.

(حساب البلاد): حساب استثماري يهدف إلى تحقيق الربح عن طريق المضاربة الشرعية، يودع فيه العميل (رب المال) رأس مال المضاربة ، ويقوم البنك (المضارب) باستثمار هذه الأموال حسب شروط وأحكام هذه الاتفاقية ، كما يتيح البنك للعميل فتح السحب والإيداع من هذا الحساب ، وإجراء الخدمات البنكية الأخرى حسب الأنكاح والشروط الواردة في هذه الاتفاقية

(الربح القابل للتوزيع):

ريال سعودي	متوسطات عائدات الخزينة بما لا يزيد عن معدل تكلفة التمويل السائدة بين البنوك السعودية (السيابور SIBOR)
دولار أمريكي	معدل تكلفة التمويل السائدة في أسواق لندن (اللايبور LIBOR)

محصوماً منها المصروفات التي تتحملها الخزينة (المضارب) ، وهي:

- عمولات ووسطاء البيع والشراء.
- مصروفات (خسائر) منتج حساب الاستثمار بالمبالغ المتجلى ، علماً أن عائدات عقود التمويل التي تجربها الخزينة عن طريق إدارات البنك الأخرى لا تمثل جميع عائدات البنك المحققة من عملياته ، كما أن حصة الخزينة من هذه العائدات لن تقل عن العائد الذي تحققه الخزينة من استثماراتها بنفسها (الأوراق التجارية): تعني الشيك والسندات لأمر والكمبيالات وفقاً للتعريفات الواردة بنظام الأوراق التجارية السعودية.

ثالثاً: الحساب الجاري (تطبق هذه الأحكام على الحساب الجاري فقط)

- مور توقيع هذا الاتفاقية في قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة بنكية بعقد حساب جارٍ باسم العميل تفيده فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية والأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويترجم العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى صولها تم إبرام هذه الاتفاقية.
- تعد الأموال في الحساب الجاري ديناً مضموناً على البنك وواجبة الدفع عند الطلب وفقاً لنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي التي تنظم ذلك ، يحق له استخدامها ولا يجوز شرعاً احتساب أي فوائد عليها.

رابعاً : خصائص حسابات البلاد (تطبق هذه الأحكام على حساب البلاد فقط)

- مور توقيع هذه الاتفاقية في قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة بنكية يترتب عليها فتح حساب البلاد لدى البنك، وذلك لغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتفيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويترجم العميل بأن جميع البيانات التي قدمها للبنك صحيحة وعلى صولها تم إبرام هذه الاتفاقية.

أنواع شرائك حساب البلاد ، والمجد الأدنى لكل شريحة ، ونسبة الربح المستحق للعميل : من الربح القابل للتوزيع:

نوع شريحة الحساب	الحد الأدنى للشريحة (ريال / دولار)	نسبة الربح المستحق للعميل : من الربح القابل للتوزيع (ريال / دولار)
البلاد 3	20.000 ريال / 10,000 دولار	40% / 50%
البلاد 2	300.000 ريال / 100,000 دولار	60% / 70%
البلاد 1	2 مليون ريال / مليون دولار	80% / 90%

ملاحظة : يحق للبنك تعديل حدود الشرائك أو نسبة الربح القابل للتوزيع حسبما يراه مناسباً على أن يتم إشعار أصحاب الحسابات قبل التعديل بحددة لا تقل عن (30) يوم من خلال أي من وسائل الاتصال (رسائل SMS / رسائل بريدية الخ)

- نسبة المشاركة في الربح القابل للتوزيع : في حال تحقيق حساب البلاد أرباحاً، يستحق العميل نسبة الربح المحددة في الجدول اعلاه البند رابعاً (2) حسب نوع شريخته ويستحق البنك النسبة المتبقية من الربح - وفي حال حصول خسارة في رأس المال فلن يكون البنك، باعتباره مضارباً، مسؤولاً عن هذه الخسارة، إلا في حال التعدي أو التفریط من قبل البنك. يحق للبنك تغيير حدود الشرائك أو نسبة الربح الموضج بالجدول في البند رابعاً (2) وفق تقديره المطلق، على أن يحظر العميل بذلك قبل شهر من تاريخ سريان التعديل ، وفي حال عدم موافقة العميل على نسبة الربح المعدلة، رفع رغبه طلب لإلغاء الحساب قبل تاريخ سريان التعديل وإلا سيصبح التعديل ملزماً للعميل
- رأس المال المؤهل واستحقاق الأرباح :

- تسحب أرباح الشهر على أقل مبلغ مودود في رصيد الحساب خلال الشهر الميلادي، حيث يتاح للعميل (رب المال) سحب أمواله متى يشاء، وبعد ذلك عدولاً منه عن عقد المضاربة فيما يتعلق بالأموال المسحوبة، ويسري عقد المضاربة على أقل رصيد متوفر في الحساب خلال الشهر.

- لا يستحق العميل أي أرباح إذا نقص المبلغ المتوفر في رصيد الحساب في أي وقت خلال الشهر عن (20000) ريال. ويعد العميل متنازلاً للبنك عن الأرباح المستحقه عن عقد المضاربة عن الشهر الذي ينخفض فيه الرصيد عن مبلغ 20 الف ريال وذلك لحين رفع رصيد الحساب إلى الحد الأدنى للاشتراك في عقود المضاربة قبل بداية الشهر التالي للشهر الذي انخفض فيه الرصيد عن الحد الأدنى

- لا يستحق العميل أي أرباح عن الشهر الميلادي الذي تم خلاله فتح الحساب، إلا إذا تم فتح الحساب قبل نهاية دوام أول يوم عمل من ذلك الشهر.
- يعد بأشهر التقويم الميلادي في احتساب الأرباح ومواعيد استحقاقها ويكون الاستحقاق عن كامل الشهر، حيث لن يتم احتساب أي أرباح عن أجزاء الشهر.

- تحدد نسبة الربح المستحقه للعميل من نسبة الربح القابلة للتوزيع بناءً على نوع شريحة الحساب وفي حال انخفاض المبلغ المودود في حساب العميل عن الشريحة المحددة فإنه يتم تخفيض نوع شريحة الحساب للشريحة الأقل ونسبة نسبة الربح للشريحة المعدلة.
- تضاف الأرباح إلى الحساب في بداية اليوم التالي لنهاية كل شهر ميلادي.

خامساً : أحكام مشتركة للحساب الجاري وحساب البلاد

- تطبيق الأنكاح والشروط على جميع الحسابات والخدمات البنكية، سواء تم فتح تلك الحسابات أو الحصول عليها بتاريخ سابق أو لاحق لتاريخ توقيع هذه الاتفاقية.
- فوض العميل البنك أن يقيده في حساباته الشيكات أو التقوّد التي تودع في حسابه بنفسه أو بواسطة الآخرين على أن تكون بعملة الحساب نفسها.
- وافق العميل على تزويد البنك بنموذج توقيعه، وتوقيع من يعوضه، وتعد هذه النماذج نظامية ويعتمد بالنسبة لجميع العمليات التي تتم على هذا الحساب ما لم يتسلم البنك من العميل إشعاراً خطياً بخلاف ذلك.
- يقر العميل بمسؤوليته عن المبالغ المودعة في حسابه أمام جميع الجهات المختصة، ويلتزم بإيداع تلك الجهات عن كل إيداع مشكوك فيه، أو ليس من حقه، وذلك وفق علمه به، سواء أكان الإيداع قد تم بعلمه أم بدون علمه، وسواء تصرف فيه فيما بعد أو لم يتصرف فيه، كما يقر أن الإيداعات ناتجة عن نشاطات مشروعة وغير مشروعة وسالمه من التزوير والترهيف وغير ذلك من المخالفات، كما يقر بأنه لا قد في حال استرداد أي أموال مرتفعة تم تسليمها للبنك، أو التعويض عنها.
- حول العميل البنك وطلب منه قبول جميع الأوراق التجارية من شيكات، وسندات إذنيه، وكمبيالات، وكل أوامر الدفع المسحوبة من قبله على البنك بنفسه، أو من قبل وكيله. وإذا كان الحساب لديه مدينياً فليلتزم إلى نشاء تنفيذ التوجيهات المصدرة إليه بشأن هذا الحساب. شريطة أن تكون موقفة منه، أو وكيله، أو المفوض بالتوقيع عنه، ويكون مدينياً للبنك بجميع الرصيد المدين، ويلتزم البنك ببطالة العميل بالمبالغ نفسها من دون إবাদ.
- تعد الحسابات المعتمدين الوكالة الشرعية: إذا قدمت للبنك وكالة تحوّل أحد الوكلاء لتسليم البنك، فإنه يحق للبنك أن يعتمد على تلك الوكالة ولن يكون مسؤولاً أو ملزماً بتوجيه إخطار فيما يتعلق بأية توافض أو عيوب قانونية في مضمون أو شكل الوكالة أو عدم تصديقها من كاتب عدل، وبموجب هذه الشروط يطلب صاحب الحساب من البنك أن يعتمد على تلك الوكالة إذا يدفع كافة الشيكات أو الأوراق التجارية المسحوبة على الحساب من قبل الشخص الذي منحت له تلك الوكالة، ويعض النظر عما إذا كانت تلك الشيكات أو الأوراق التجارية مستحقة الدفع لصاحب الحساب أو الشخص الذي منحت له تلك الوكالة أو غيره. ويتعين على صاحب الحساب أن يعرض البنك مقابل كافة المطالبات والمسؤوليات التي دفعها أو تحتملها البنك باتباعه على تلك الوكالة أو بسبب تشغيل الحساب من قبل الشخص الذي منحت له الوكالة.
- تعد جميع الحسابات - من أي نوع كانت - المفتوحة باسم العميل، أو التي تفتح باسمه مستقيل لدى البنك، أو أي من فروعه ضامنة بعضها لبعضها الآخر بصرف النظر عن تسمياتها، والبنك في حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته في الوقت المحدد الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها البعض من الرصيد الدائني من أي منها حتى يقوم العميل بالوفاء بكافة التزاماته قبل البنك، ويكون البنك موفواً بإجراء المقاصة والخصم من الرصيد الدائني أو المدين، وعمل قيود التسويات والتحويلات في أية حسابات مفتوحة، أو تفتح باسم العميل لدى أي فرع من فروع البنك، ويتم التسوية بسعر الصرف السائد لدى البنك، وتعد جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية والمعادن الثمينة مما قد يكون مودعاً باسم العميل لدى البنك، أو أي من فروعه ضماناً وتأميناً لكافة التزامات العميل تجاه البنك، من غير حاجة إلى إقرار خاص بذلك، ويكون للبنك الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرة، من الأموال المشار إليها بتطبيق المقاصة، وله الأولوية والأفضلية فيما تحت يده. على أي دالّن آخر، من غير حاجة إلى إخطار أو أي إجراء قانوني.
- الترجم العميل بإيداع إتيان هويته سارية المفعول ، وإفهام وتحديث بياناته ومعلوماته بصفة دورية، بحسب تعليمات مؤسسة النقد، وتقديم نسخة أصلية من إتيان هويته عند تحديثها لدى الجهات الحكومية، أو عند طلب البنك فوراً لمطابقتها، وسوف يقوم البنك بتجميد الحساب فوراً إذا لم يلتزم العميل بذلك.
- يخضع الحساب المتفق على فتحه بالعملة الأجنبية لتقلبات الأسعار، وهذا يمكن أن يحمل معه احتمالية الربح والخسارة، بحسب حالة سوق العملات، وعليه فإن العميل قد يتعرض لخسارة، أو ربح عند تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ويحتل البنك أي مسؤولية جراه ذلك.
- أقر العميل بكل البنك تداول المعلومات الشخصية والائتمانية الخاصة بالعميل مع بقية البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة، عبر الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
- أقر العميل بأن للبنك الحق في التثبت والتحقق من بيانات هويته ومدى نظامية وضعه من خلال شركة العلم أو أي شركة معتمدة لدى وزارة الداخلية أو مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تكون مخصصة في التحقق من بيانات هوية العملاء .
- الحساب المشترك :

إذا كان الحساب حساباً مشتركاً، تكون ملكية الأرصدة الدائنة ملئاً مشتركاً لأصحاب الحساب ينسب متساوية ما لم يشترط خلاف ذلك، ويجوز لكل واحد من أصحابها إيداع مبالغ، وإذا كان نموذج توقيعه أو توقيعه محفوظاً بملفات البنك، أن يسحب من الحساب، ويحق للبنك أن يتصرف وفقاً لتعليمات الخطة المتعلقة بالحساب والموقعة من قبل كافة أصحاب الحساب أو من أي منهم يعرضه ما لم يشترط خلاف ذلك، ويعوض كل صاحب حساب صاحب الحساب الآخر بأن يودع في الحساب أي شيكات أو غير ذلك من الأوراق التجارية المستحقة الدفع لكافة أو لثي من أصحاب الحساب، وفي حالة استلام البنك لأي شيك أو ورقة تجارية دون تظهير، يعتبر البنك موفواً بموجب هذه الاتفاقية بإجراء التظهير نيابة عن أصحاب الحساب وإضافة ذلك الشيك أو الورقة التجارية للحساب. ويجوز سحب الأرصدة الدائنة في أي وقت من الأوقات أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً بواسطة شيك، أو تعليمات خطية موقعة من قبل أي واحد من أصحاب الحساب (أو من قبل الوكيل أو الممثل القانوني لأي واحد من أصحاب الحساب) دون أن تكون هناك موافقة خطية من أي واحد من أصحاب الحساب الآخرين، ولن يكون البنك مسؤولاً عن التحقق من الشيكات أو الأوامر المستحقة الدفع لأصاحب الحساب متى كانت تلك الشيكات أو الأوامر موقفة عليها من قبل صاحب الحساب. ويجوز استرداد أو سحب مبالغ من الحساب بناءً على أوامر أو تعليمات من أي من أصحاب الحساب وذلك بغض النظر عما إذا كان صاحب الحساب الآخر أو أصحاب الحساب الآخرين على قيد الحياة وقت الدفع، غير أنه إذا طُفي الحساب إخطاراً خطياً عن وفاة أحد أصحاب الحساب، فإنه يحق للبنك أن يوقف تشغيل الحساب وأن يجمد أية أرصدة دائنة إلى أن يتلقى البنك تعليمات خطية تصدر بناءً على أمر محكمة أو موقفة من قبل صاحب الحساب أو أصحاب الحساب الياقين على قيد الحياة والمتمثلين القانونيين أو ورثة صاحب الحساب المتوفى، وبموجب هذا أعفى أصحاب الحساب بالتزامن والافتراض البنك من أية مسؤولية إذا قام يدفع أو حجز مبالغ وفقاً لهذه الفقرة.

إفلاق حالات الحساب:

- أنتأخذن أمرتفر بعملي/بعلمنا بأن البنك يقوم بقبول فتح الحساب دون اشتراط للإيداع فيه وإذا لم أودع/تودع أي مبالغ في الحساب خلال مدة (90) يوماً من تاريخ فتحه سيقوم البنك بإفقاله وإني/إننا نوافق على ذلك ودون أدنى مسؤولية على البنك.
- عند بعثي/بعثنا بإفقال الحساب وإنهاء تعاملنا مع البنك فإني/إننا سأقدم/سنقدم طلباً خطياً إلى البنك بقبول الحساب وسأعيد/سنعيد الشيكات الغير مستخدمة، وبطاقة الصراف الأتالي وبطاقة رقم الحساب وسيقوم البنك بإفقالها أمامي ويتم تسليمي/تسليمنا كامل المبلغ الموجود في الحساب.
- أنتأخذن أعلم/بعلم وأوافق/نوافق بأنه يحق للبنك رفض طلب إفقال الحساب في حالة ارتباط الحساب المطلوب وفعه بخدمات مالية نشأت على قوة هذا الحساب ووجوده كإصدار خطاب ضمان وفتح اعتمادات مستندية وخصم أوراق تجارية تتطلب استمرار الحساب.
- أنتأخذن أعلم/بعلم وأوافق/نوافق بأنه في حالة تعرض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة لمشاكل التحقق من العلاقة بإجراء التظهير نيابة عن أصحاب الحساب وإضافة ذلك الشيك أو الورقة التجارية للحساب. ويجوز سحب الأرصدة الدائنة في أي وقت من الأوقات أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً.
- أنتأخذن أمر/تفر وأوافق/نوافق على أنه بعد فتح الحساب والإيداع فيه من تم السحب منه وأصبح رصيده صفراً واستمر من دون رصيد لمدة (4) سنوات فإن البنك سيقوم بإفقاله ما لم يكن عليه ارتباطات مالية تتطلب استمراره.
- أنتأخذن أمر/تفر بعملي/بعلمنا بأن البنك يقوم بتصنيف حالة الحساب / الحسابات وفقاً لما هو أدناه :

توقيع العميل :

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

	(حالة الحساب) : هي وضع تشغيل الحساب المفتوح لدى بنك البلاد وتشمل الحالات أدناه :
✓	الحساب النشط : وهي حالة الحساب لدى البنك منذ أن يتم فتحه و تنفيذ عمليات على الحساب ويستمر هذا الحساب بحالته النشطة حتى انتهاء صلاحية الهوية أو مرور 24 شهر على آخر عملية تمت من خلال صاحب الحساب (فقط للسعوديين)
✓	الحساب الرائد : يتم تصنيف الحساب راكد في حال مرور 24 شهر من آخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب.
✓	الحساب المغلق : هي حالة الحساب بعد مرور 90 يوم من تاريخ فتحه دون وجود أي حركات على الحساب.
✓	الحساب الغير مطالب به : يتم تصنيف الحساب غير مطالب به في حال مرور 60 شهر من آخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل أو بعد مرور 180 يوم من تاريخ انتهاء صلاحية هوية العميل الغير سعودي.
✓	الحساب المنقطع : يتم تصنيف الحساب منقطع في حال مرور 180 شهر من آخر عملية مالية تمت على الحساب من خلال نفس صاحب الحساب / الوكيل أو بعد مرور 120 شهر من تاريخ انتهاء صلاحية هوية العميل الغير سعودي.
14	الشيكات : وافق العميل على الالتزام بالشروط والأحكام التالية فيما يتعلق باستعمال والحفاظة على سلامة الشيكات التي تقدم لأصحاب الحساب وذلك لحماية صاحب الحساب والبنك معاً. (1) يتم اصدار دفاتر شيكات جديدة لصاحب الحساب شخصياً أو ترسل له عن طريق البريد وفقاً لطلب خطي منه بذلك أو تسلم له بأية وسيلة أخرى يقبلها البنك. (2) التزم العميل بحفظ دفاتر الشيكات في حر آمن، وإشعار البنك في حال فقدها، وإعادتها للبنك في حال إغفال حسابه، بناء على طلبه أو طلب وكيله المعتمد لدى البنك، أو بواسطة البنك. (3) تستعمل الشيكات فقط عن الحساب الذي يتم إصدار الشيكات بشأنه، ولا يجوز بأي حال من الأحوال استعمالها عن أي حساب آخر. (4) يجب أن تكون الكتابة بالخير واضحة على الشيكات وعلى التمازذ المقدمة من قبل البنك، وأي تغيير في الشيك يجب أن يتم بحضور، مع اعتماده بالتوقيع الكامل للعميل، ولا يكفى التوقيع بالحروف الأولى (التوقيع المختصر). (5) لاسباب تتعلق بالأمن والسلامة يتعين على العميل : (أ) عدم إصدار شيكات على يابض. (ب) أن يبدأ كتابة الشيك من أول المكان الخالي المخصص لذلك الغرض، وألا يترك فراغات بين الكلمات أو الأرقام. (ت) ألا يستعمل الأرقام التي يمكن مسح كتابتها. (6) أقر العميل بمسؤوليته عن أي دفتر/دفاتر شيكات يتم تسليمها له، ولتجنب أعمال العش والتزوير على العميل أن يحتفظ بدفاتر الشيكات في مكان آمن، وإذا تعرض لأي شيك للضياع يجب على صاحب الحساب أن يقوم فوراً بإشعار البنك بذلك موضحاً رقم الشيك وقيمته وتاريخه، والبنك غير مسؤول عن صرف أي شيك مفقود. (7) يتم دفع قيمة أي شيك يصدره العميل بمجرد تقديم الشيك للبنك حتى لو كان الشيك بتاريخ مؤجل، من غير أدنى مسؤولية على العميل، وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، حيث إن نظام الأوراق التجارية ينص على أنه يعاقب بالسجن أو الغرامة كل من يرتكب أحد الأفعال التالية : - إصدار شيك من غير رصيد كاف يغطي قيمته. - إصدار شيك : وافق العميل على الآتي: (أ) إن الأسباب الوحيدة المقبولة لإيقاف صرف شيك هي أن يكون الشيك قعد، أو سرق، أو أفسد، أو أعسر حامله بحكم قضائي، أو حدث ما يخل بأهليته. (ب) تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يقع عليه نتيجة لعدم دفع الشيك. (ت) لا يعد البنك مسؤولاً بأي حال إذا دُفع الشيك المذكور نتيجة خطأ في البيانات المضمنة في الشيك، وذلك بشرط أن يكون البنك قد اتبع الإجراءات العادية بشأن أوامر إيقاف الشيك. (ث) إخطار البنك خطياً قبل إصدار الشيك البديل، ويدون على صدر الشيك البديل كلمة (بديل) وتاريخ يختلف عن تاريخ الشيك الأصلي. (10) يجوز للعميل أن يطلب إلغاء الشيك المصرفي في حالة تسليمه أصل الشيك المصرفي للبنك، كما يجوز للعميل طلب إيقاف الشيك المصرفي في حالة فقده أو سرقة أو تلف الشيك المصرفي فلا يجوز للعميل طلب إلغاء الشيك المصرفي إلا بموافقة المستفيد الخطية، مع إقرار المستفيد بأنه لم يسبق أن قام بتظهير الشيك المصرفي لطرف ثالث، وفي حال طلب إلغاء الشيك يتعهد مقدم الطلب بتقديم سند تعويض مقبول لدى البنك ضد أي التزامات قد تنشأ من ذلك الشيك المفقود، أو المسروق، أو التالف. (11) يجب تقديم جميع الشيكات المصرفية الصادرة عن البنك بعملة محلية للدفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها، وفي حالة التأخر عن ذلك الموعود يكون الدفع وفقاً لتقدير البنك المحسوب عليه. (12) لن يتم قيد الشيكات الموعودة للتحويل في الحساب إلا بعد تحصيل قيمتها فعلياً، وإذا قام البنك بقيد قيمة الشيك للتحويل قبل تحصيله فيعد فرضاً إلی حين ورود قيمة الشيك للبنك، ويحق للبنك الرجوع على العميل ملطفاً فيما بعد تحصيله عليه استيفاءؤه، ويشعره بذلك. (13) سعر الصرف من حال تحصيل الشيكات بالعملة الأجنبية هو سعر الصرف حين القيد في حساب العميل بعد تحصيل لقيمة الشيك.
	سأسياداً : بطاقة صرف البلاد (1) يزود البنك العميل بطاقة صرف البلاد، ويرقم تعريف شخصي (رقم سري)، يتعامل به مع أجهزة الصراف الآلي، في أي مكان في العالم، ومع نظام نقاط البيع التي تحمل شعار فيزا إلكتروني، وشعار خدمة مدى للدفع الإلكتروني، وأي نظام نقاط آخر يتعاقد البنك معه، ويتبنى البطاقة ملكاً خاصاً للبنك تسلم إليه عند الطلب. (2) يحق للبنك استرجاع البطاقة من العميل أو إيقاف استخدامها في أي وقت من غير حاجة إلى إخطار مسبق، كما يحق للبنك تعديل شروط استخدامها زيادةً أو نقصاً، على أن يشعر العميل بالتعديل. (3) تعهد العميل بإعادة البطاقة إلى البنك لإلغاءها إذا أصبح غير محتام لاستخدامها، أو إذا قرر البنك إيقاف استخدامها لأي سبب. (4) أقر حامل البطاقة بأنها غير قابلة للتحويل، ولا يجوز استعمالها من قبل أي شخص، إلا لحاملها فقط، والتزم العميل بالتوقيع على ظهرها في المكان المخصص لذلك، بتمود توقيعه المعتمد لدى البنك، بمجرد تسلمه لها، كما لا يجوز لحامل البطاقة إعطاء رقم التعريف الشخصي (الرقم السري) الخاص لأي شخص، مهما كانت الأسباب، وبقر العميل بأن رقم التعريف الشخصي الخاص به (الرقم السري)، وأي تغيير يطرأ عليه يعد بمثابة توقيعه الشخصي أيأ كان مستخدم البطاقة. (5) يجب على حامل البطاقة أن يحظر البنك فوراً إذا فقد البطاقة فوراً بأي شكل، ويظل حامل البطاقة مسؤول عن أي عملية تتم عن طريق استعمال بطاقته المفقودة، وذلك ما لم يكن البنك قد تسلم إشعاراً رسمياً بفقدها قبل إجراء العملية المذكورة. (6) يقيد البنك على حساب العميل أي مبالغ يتم سحبها، أو أي تحويلات، أو تسديد قيمة مشتريات تتم عن طريق استعمال البطاقة، ويكون العميل في كل الأحوال مسؤول مسؤولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تنشأ عن استخدام البطاقة، سواء تمت العمليات بعلمه أو بدون علمه. (7) يتم خصم السحوبات بالعملة الأخرى من حساب حامل البطاقة بعد تحويلها إلى الريال السعودي، بسعر الصرف السائد في البنك، في ذلك الوقت. (8) لا يحق للعميل استخدام البطاقة في الحصول على سلع أو خدمات مرمزة، ويحق للبنك عند تحققه من استخدامها في أغراض محرمة أن يلغى البطاقة. (9) أقر العميل بأنه في حالة وجود اختلاف بين المبلغ المسحوب بحسب إمادة العميل وما تثبتته سجلات البنك فسوف يؤخذ بما تثبتته سجلات البنك، وتكون ملازمة للعميل، ما لم يثبت العميل خلاف ذلك. (10) التزم العميل وتعهد بالاتصال بالبنك فور تعرضه لأي من الحالات الآتية: - اختناج البطاقة في الجهاز. - اكتشاف خطأ في تسجيل القيود في الحساب نتيجة لاستخدام الصراف الآلي، سواء بالزيادة أو النقص. - حدوث خطأ في تحصيل المبلغ التقدي المصرفي من الجهاز بالزيادة أو بالنقص. (11) التزم العميل بإشعار البنك خطياً عن أي تغييرات في عنوانه. (12) عند رغبة العميل إيداع النقد أو الشيكات على أجهزة الصراف الآلي فيجب أن يتم ذلك عبر أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببنك البلاد، ويتعين على العميل عند الإيداع اتباع الإرشادات والتعليمات التي تظهر له على الشاشة بدقة، ولا يحق للعميل مطالبة البنك بالنظر بأي عملية من غير أن يكون لديه إيصال يثبت حدوث العملية، وفي حال وجود اختلاف بين ما ورد بالإيصال وما تثبتته سجلات البنك، فسوف يؤخذ بما تثبتته سجلات البنك، وتكون ملازمة للعميل، ما لم يثبت العميل خلاف ذلك.
	سأسياداً : خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي (1) وافق المستخدم على جميع شروط وأحكام استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، وعلى استخدام نظام البلاد فقط على النحو المحدد في هذه الاتفاقية، ولن يكون البنك مسؤول عن أي خسارة، أو تكلفة، أو نفقة، أو أيا كانت قد يتكبدها المستخدم أو أي جهة أخرى نتيجة لأي مخالفة، أو إخلال لهذه الاتفاقية. (2) متافية الحسابات: وافق المستخدم على متابعة أي حسابات يحتفظ بها لدى البنك من أجل ضمان تقيدها بالأنظمة والقوانين ذات العلاقة، ووافق أيضاً على تسديد أي رسوم قد تترتب على استعمال أو متابعة تلك الخدمات وكذلك أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة و اللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية. (3) الخدمات: (أ) التحويل من حساب لآخر ضمن بنك البلاد. (ب) تسديد الفواتير للخدمات العامة والخاصة. (ت) تحويل مبالغ من حساب لدى بنك البلاد، إلى مستفيد في بنك البلاد. (ج) تعديل التحويلات المحددة مسبقاً، وإضافة مستفيد جديد. (4) الحوالات وتسديد الفواتير: عندما يوجه المستخدم تعليمات عبر نظام البلاد بتحويل مبالغ من حسابات لدى بنك البلاد، أو بتسديد فاتورة من خلال نظام البلاد، فإن البنك سينفذ تعليمات سحب المبلغ المطلوب من حسابه، بشرط وجود رصيد كاف في حسابه المحدد وقت السحب، ولن يكون البلاد ملزماً بتنفيذ أي تعليمات بالسحب ترد منه إذا لم يتوفر رصيد كاف في حسابه المعني، بما في ذلك أي حد التفاضل يتفق به للسحب على المكشوف في حساب جاري مدين. وفي حالة المدفوعات الإلكترونية يتم سحب المبلغ من حساب المستخدم، في اليوم نفسه الذي يتم فيه تحويل المبلغ الإلكتروني إلى المستفيد، وفي أغلب الحالات يكون هذا التاريخ هو الذي حدده المستخدم عندما قدم تعليماته، وإذا لم يكن الرصيد كافياً في اليوم الذي طلب فيه تحويل المبلغ، أو تسديد فاتورة، أو خصم أي مبلغ من حسابه تلغى العملية. (5) تكلفة نظام البلاد: يتحمل المستخدم جميع المصاريف والرسوم الهاتفية المتعلقة بربط جهازه الشخصي بنظام البلاد، كذلك يتحمل أي رسوم تضافها أي جهة مزودة لخدمة الدخول إلى الإنترنت، وليس هناك أي رسوم على ربط جهاز المستخدم بالشبكة الخاصة، ويمكن أن تنشأ رسوم منفصلة مقابل خدمات إضافية يطلبها المستخدم، من خلال بنك البلاد، مثل: خدمات الجهات الأخرى المزودة للمعلومات وسوف يتم إبلاغ المستخدم بتكلفة كل خدمة إضافية يطلبها، وتترجم اتفاقية منفصلة للاشتراك فيها، وتلغدي أي عروض فإن المستخدم يلتزم بسداد رسوم الخدمات إن وجدت وسداد أية ضرائب مستحقة على هذه الخدمات وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة و اللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية. (6) إلغاء خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي: تنص أحكام وشروط استخدام خدمات الإنترنت والهاتف المصرفي سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها من قبل البنك، أو من المستخدم، ويجوز للمستخدم إلغاء هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت والهاتف المصرفي، في أي وقت، من خلال إشعار إلكتروني، أو بريدي يرسله إلى البنك، وهذا يلغى أي خدمات يحصل عليها من جهات أخرى مزودة للمعلومات، لكنه لا يلغى حسابات المستخدم لدى البنك، ويمكن للبنك أن يلغى هذه الأحكام والشروط المتعلقة بخدمات الإنترنت والهاتف المصرفي وينهي إمكانية المستخدم من استخدام نظام البلاد لأي سبب وفي أي وقت بعد إشعاراً إلكتروني، أو بريدي، يرسله إلى العميل، من دون أدنى مسؤولية على البنك في هذا الإجراء. (7) السرية في البنك: (أ) يتمتع المستخدم بحقه في سرية المعلومات، ولذا لن يقدم البنك أي معلومات محددة حول حسابات المستخدم لدى البنك لأحد غير موظفي البنك، أو مراسليه، إلا في الحالات الآتية : • عند موافقة المستخدم على تقديم معلومات لأخري. • إذا ذكر المستخدم البنك معرماً له بخصوص مسائل التمانية. • إذا قام البنك بإغلاق حساب المستخدم بسبب إدارته بطريقة غير مقبولة بالنسبة للبنك، كإخلاله بشروط وأحكام هذه الاتفاقية. • إذا طلبت تلك المعلومات من البنك بموجب النظام. ومن ذلك: - ما يلزم البنك بتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، (ب) يجوز للبنك بعد موافقة المستخدم تقديم أي معلومات تخص المستخدم للمؤسسات الأخرى التي يرى البنك أنها مناسبة، وقد يحصل المستخدم بسببها على خدمات يرى البنك أنها ذات أهمية، ويشمل ذلك المعلومات التي يقدمها المستخدم، أو يحصل عليها البنك نتيجة معاملات، أو نشاط آخر. (ت) في حال عدم رغبة المستخدم في استلام عروض تسويقية من البنك، فعليه إشعار البنك بذلك، لاستثناء اسمه من قائمة العملاء لهذا الغرض. (ث) وافق المستخدم على أن يقوم البنك بتحميل معلومات معينة، بما فيها بيانات هوية العميل إلى حاسوب المستخدم، أو إلى نظام دخول آخر. (8) حدود مسؤولية البنك:

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

- (أ) التزام البنك على بذل الجهود المناسبة لضمان عمل خدمة نظام البلاد على أكمل وجه ممكن، وسيكون البنك مسؤولاً عن التصرف فقط، بناء على تلك التعليمات المرسلة من خلال خدمة نظام البلاد، التي يتم تسلمها فعلاً، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خلل في أجهزة الاتصال، التي قد تؤثر على دقة الرسائل، التي يرسلها المستخدم، أو توقيت وصولها.
- (ب) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو تأخير في إرسال تعليمات تنشأ عن استعمال أي خدمة عن طريق النظام الإلكتروني، ما لم يتعد البنك، أو يفرط، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة قيام المستخدم بإعطاء تعليمات خاطئة، أو إذا لم تطع تعليمات الدفع كاملة، قبل وقت كاف يسبق الدفع في الوقت المناسب.
- (ت) تعد المعلومات التي يستلمها المستخدم من البنك على أنها موثقة، ويمكن تزويدها فقط على أساس بندال الجهود الممكنة لضمان راحة المستخدم، لكنها ليست مضمونة، ولا يعد البنك، أو أي جهة مزودة أخرى مسؤولاً عن أي نقص في دقة تلك المعلومات، أو تمامها، أو توفرها، أو توقيت وصولها، أو عن أي استئثار، أو قرار آخر يتم اتخاذه باستعمال هذه المعلومات.
- (ث) لن يكون البنك مسؤولاً عن أي فيروس حاسوبي، أو مشكلات ذات علاقة بالمعلومات المقدمة تنشأ عن خدمات تقدمها أي جهة مزودة للمعلومات، أو قد تنشأ من حاسوب المستخدم الشخصي، كما لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال القرصنة.
- 9) حظر استخدام نظام البلاد لأغراض أخرى:
- يستخدم نظام البلاد برامج ذات ملكية خاصة للبنك، وأخرى تعود لجهات مزودة، فإذا زاد البنك المستخدم برنامج لاستعماله مع نظام البلاد يمنح المستخدم ترخيصاً غير حصري باستعمال هذا البرنامج، ويسمح له باستعماله للأغراض المقررة فقط، كما هي محددة في هذه الاتفاقية، ولا يجوز له نقله، أو نسخه، أو تعديل، أو إعادة هندسة أي من برامج نظام البلاد، أو السماح لأي شخص آخر بذلك، وتتيح خدمة نظام البلاد للمستخدم إمكانية الدخول إلى خدمات ومعلومات عن البنك وخدماتها، وتعد هذه الخدمات والمعلومات ملكية خاصة للبنك، والجهات المزودة الأخرى، ويمكن للمستخدم استعمال نظام البلاد فقط لأغراضه الشخصية غير التجارية، ولا يجوز له إعادة نسخ، أو بيع أي جزء من المعلومات التي يوفرها له نظام البلاد، ومن المعلوم لدى المستخدم أن البنك لا يقدم له أي معلومات وبيانات بخصوص استعمال هذه الشبكة، وأي برامج اتصالية، وطرق تسليم، يحددونها البنك فيما يتعلق بخدماتها، وتوقيتها، وأدائها، ودفعتها، وموثوقيتها، واستمرار توفرها، وغير ذلك، ولا يضمن البنك أن يكون برنامج التشغيل أو أي اتصال، أو نظام للتسليم، مطابقاً لأي مواصفات يوفرها البنك، أو أنه سيكون خالياً من الأخطاء والمشكلات.
- 10) خدمة العملاء:
- يقع للمستخدم في حالة طلب المساعدة بخصوص نظام البلاد الاتصال بخدمات العملاء بالبنك أو الكتابة إلى البنك على عنوانه، كما وافق المستخدم على أنه يجوز للبنك تسجيل المحادثات التي يجريها موظفو البنك مع المستخدم، وهذا إجراء يقوم به من وقت لآخر، بهدف مراقبة جودة الخدمات، وخدمة المعلومات التي يزودها موظفو البنك للمستخدم، وكذلك للتأكد من إتباع تعليمات المستخدم، ويمكن للخدمات الهاتفية بالبنك أن تساعد المستخدم في حل أي مشكلات تتعلق بنظام البلاد، ولا يدخل في ذلك التنازل عن أي شرط من شروط هذه الاتفاقية.
- 11) الرسائل الإلكترونية:
- بالنظر إلى أن الرسائل المرسلة عبر البريد الإلكتروني لشبكة الإنترنت قد لا تكون آمنة، فإن المستخدم وافق على الاتصال بالبنك إلكترونياً فقط، من خلال مركز الرسائل، باستعمال خيار طلب المساعدة، كما أنه وافق على تسلم المخاطبات المتعلقة بحسابه بطريقة إلكترونية، وتهدد المستخدم بأنه لن يحاول نقادي تسلم أي رسائل إلكترونية أرسلت إليه، عندما تصبح تلك الرسائل متاحة له، ويمكنه طباعة نسخة من تلك المخاطبات، باستعمال وظيفة (طباعة)، المتوفرة في برنامجه.
- 12) محافظة المستخدم على سرية معلومات هويته:
- يتعين على المستخدم التأكد من حفظ الهوية الخاصة به، وكلمة السر، والرقم السري، وهذه الشفرتان هي وسائل حماية مهمة للمستخدم، وتعد متابعة وتوقيع الشخص، فلا يدونها في أي أجهزة إلكترونية، أو أي وثائق، أو وسائل معلوماتية أخرى للدخول المباشر، وإذا ظن المستخدم أن شخصاً غير مصرح له قد تمكن من الاطلاع على رقمه السري الخاص به، فعليه الاتصال بالبنك فوراً، وبعد الهاتف أسرع طريقة لإشعار البنك بأن شخصاً ربما يستعمل رقمه السري، أو كلمة السر الخاصة به، من غير إذن، أو تفويض منه، ومن الممكن بسبب ذلك أن يخسر المستخدم كامل المبلغ المتوفر في حسابه، وعلى المستخدم أن يتصل بمركز الخدمة الهاتفية، وسيد أحد موظفي البنك على أحمية الاستعداد لتلقي مكالمتهم، على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- 13) استقلالية الشروط:
- في حالة بطلان أي شرط، أو أكثر من شروط وأحكام خدمات الإنترنت، والهاتف المصرفي، أو أصبح غير قانوني، أو غير واجب التنفيذ، لأي سبب من الأسباب، فإن بقية الشروط ستظل سارية المفعول، وواجبة التنفيذ.

تانياً - أحكام عامة

- 1) التزام العميل والبنك بأن يكون التعامل بينهما موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يخول لهما التعامل بالمرجمات، كالربا، وعقود الغرر، وغيرها.
- 2) التزام البنك ببذل الجهود البنيّة المعتادة لتنفيذ تعليمات العميل، ولا يتحمل البنك، أو أي من المسؤولين، أو الموظفين فيه أي خسارة، أو ضرر ناشئ عن تنفيذ هذه التعليمات، إلا في حال التعدي، أو التفریط.
- 3) تطبيق الرسوم المعتادة لتنفيذ أي عملية يقوم بها البنك، بناء على تعليمات العميل، وإذا تضمنت تلك العملية قرصاً من البنك للتعامل فتكون تلك الرسوم بقدر التكلفة الفعلية فقط، وسوف تضاف لتلك الرسوم كذلك أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة والأنظمة واللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية .
- 4) لن يكون البنك ملزماً بتنفيذ تعليمات العميل التامة، عندما يكون الرصيد الموجود في حساب صاحب الحساب غير كاف في وقت التنفيذ المطلوب.
- 5) للبنك أن يرفض من أي وقت تنفيذ التعليمات التامة، وذلك بعد إشعار العميل، ومن دون أي مسؤولية على البنك تجاهه.
- 6) تستمر الأحكام نافذة حتى التاريخ المحدد لانتهائها إن وجد، أو تكون لاجل غير مسمى بعد ذلك.
- 7) أيام العمل:
- أيام العمل المعتادة ببنك البلاد من الأحد إلى الخميس، عدا أيام العطل العامة، وتعد الجمعة والسبت من كل أسبوع عطلة البنوك في المملكة العربية السعودية، لكن الدخول إلى موقع البنك على الإنترنت، والاستفادة من خدمات الهاتف المصرفي، سيكونان متاحين للعميل على مدار الساعة، وطوال أيام الأسبوع.
- 8) الإشعارات وكشوف الحساب:
- سوف يستلم العميل كشف حساب دوري لحساباته البنكية، على عنوانه الموضح بهذا العقد، أو إلى أي عنوان آخر، يحدده العميل بموجب إشعار خطي إلى البنك، يوضح ضمن أشياء أخرى عملياته المالية، والمصرفية التي تمت على الحساب، ويمكن أن يرسل كشف الحساب على أساس شهري، ربع سنوي، أو نصف سنوي، أو سنوي، بناء على طلب العميل، ويعتبر كشف الحساب والبيانات الواردة فيه صحيحة، وموثوقة للعميل، ما لم يتم الاعتراض عليها خطياً، خلال مدة لا تتجاوز (15) يوماً، من تاريخ صدور كشف الحساب، وسوف تعد سجلات البنك بما فيها الإشعارات، وكشوف الحساب، والمستندات الأخرى التي يصدرها البنك بخصوص العمليات، إتيماً قاطعاً يعتمد عليه بالحكم في أي خلافات، أو مسائل تتعلق بالأرقام، والبيانات، والرسوم، والأتعاب، والتكاليف، والضرائب، والتعليمات، والرقم السري الشخصي، أو أي خلاف، أو مسألة أخرى تنشأ بين العميل والبنك، ويكون العميل مسؤولاً، في جميع الأوقات عن إشعار البنك خطياً بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تغيير في العنوان، ويتنازل العميل صراحة عن أية مطالبة ضد البنك قد تنشأ عن عدم تمكن البنك من الاتصال بالعميل، بسبب تغيير الأخر في تزويد البنك بالعنوان البريدي الصحيح، أو أي تعديل عليه، وفي حالة عدم رغبة العميل في استلام أية مراسلات بردية، بما فيها البيانات والإشعارات فيما يتعلق بالحساب، فعندئذ يوافق العميل على إخلاء مسؤولية البنك، ويحميه من الضرر والخسارة فيما يتعلق بجميع حقوق أو مطالبات العميل تجاه البنك، الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر، عن عدم تزويده - أي العميل - بالكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالحساب، بما في ذلك - من غير تحديد - أية مطالبات ناشئة عن عدم تمكن العميل من الرد على أي أخطاء أو طلب تصحيحها، أو تصحيح أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوفات، أو الإشعارات، أو غيرها من المعلومات.
- 9) تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ انتهائها إن وجد، أو تكون مفتوحة المدة، وأي تعديلات، أو تعليمات لإلغائها يجب أن تسلم للبنك خطياً.
- 10) خصم الرسوم ومقاصة الديون:
- يقع للبنك أن يخصم من الحساب الرسوم البنكية، والرسوم الحكومية، وكذلك أية ضرائب مستحقة على رسوم الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية وفق ما ينص عليه نظام ضريبة القيمة المضافة والأنظمة واللوائح السارية والمعمول بها في المملكة العربية السعودية التي قد تفرض على الحساب أو على الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية - بعد إشعار العميل بذلك - وإذا كان على العميل ديون مستحقة للبنك، ولم يقم بها في الموعد المحدد، فيحق للبنك في أي وقت خصم الديون من الرصيد المتبقى بالحساب، أو من أي حساب آخر، يحتفظ به العميل لدى البنك، كما يقع للبنك أن يقوم ببيع أي ضمانات مقدمة من العميل، بعد إشعاره بعزم البنك بيعها بسعر السوق، ما لم يسدد خلال مهلة محددة، وبعد بيعها يستوفي حقه منها كاملاً، ويقوم العميل ملتزماً بالرقم متى كانت العائدات المذكورة غير كافية لتغطية تلك المديونية، والخصم المكفولة للبنك بموجب هذه المادة ستكون بالإضافة إلى أي حقوق أخرى مكفولة له بموجب هذا المستند، وبموجب استمرار الطلب المقدمة للبنك من العميل، وبموجب الأنظمة والتعليمات السائدة.
- 11) تعديل الشروط والأحكام:
- يجوز للبنك من وقت لآخر أن يعدل الشروط والأحكام العامة على الحساب، والخدمات البنكية الأخرى المقدمة للعميل، بما في ذلك الرسوم المحددة لتلك الخدمات وتلفاً للضرائب ذات الصلة، وسوف يقوم البنك قبل بدء سريان تلك التعديلات، أو التغييرات بإشعار العميل بتلك التعديلات، أو التغييرات، وذلك بأية وسيلة إشعار معتمدة من قبل البنك إلى آخر عنوان له يكون مدرجاً في سجلات البنك، ويكون ما ينتج إرسال التعديلات لتلك الخدمات وتلفاً للضرائب ذات الصلة، وبعد عدم اعتراض العميل على تلك التغييرات خلال (30) يوماً، واستمرار العميل في التعامل مع البنك قبلها منه، وللعميل في حالة عدم موافقته على التعديل أن يقوم بإفقال الحساب الجاري، وتسليم دفاتر الشيكات، وبطاقة صراف البلاد، وبالبطاقة الائتمانية، بعد سداده مديونته القائمة لصالح البنك، وغيرها من المستندات الصادرة بموجب هذا الحساب.
- 12) تقييد وتعليق وحجز الحساب:
- إذا أصبح الحساب موضوع إجراءات قانونية، أو موضوع نزاع بين أصحاب الحساب، يقع للبنك تقييد، أو تعليق استخدام الحساب، وأن يحجز الرصيد الدائر، إلى حين صدور توجيه خطي من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أمر محكمة، أو حكم ملزم من هيئة تحكيم، أو وصول الأطراف المعنية إلى اتفاق خطي.
- 13) اللغة:
- أبرمت هذه الاتفاقية وقعت باللغتين العربية والإنجليزية، وإذا وجد تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يوافق الطرفين على أن يكون النص العربي هو المعتمد في تفسير هذه الاتفاقية وتنفيذها.
- 14) الشكاوى، والاختصاص القضائي:
- (أ) تخضع هذه الاتفاقية للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام ضريبة القيمة المضافة والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- (ب) يجب إخطار البنك فوراً بأي شكاوى تخص بالحساب، أو بطاقة صراف البلاد، أو بأي خدمة من الخدمات التي تتم عبر نظام البلاد وإذا لم يمكن حل الموضوع ودياً فإنه يجوز للعميل رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، فإذا لم يقم صاحب الحساب باتخاذ تلك الإجراءات القانونية، قبل مضي خمس سنوات من تاريخ العلم بالواقعة محل الشكاوى أو النزاع، فإنه يعد متنازلاً تنازلاً نهائياً، عن حقوقه، فيما يخص باتخاذ تلك الإجراءات.

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

إقرارات العميل

- * أتعهد/تتعهد بتحديث بياناتي/بياناتنا الشخصية حين طلبها من البنك أو في العدة المحددة من البنك أو في أي وقت متى ما طلب البنك ذلك، وإني أتعهد/تتعهد بتقديم هويتي/هوياتنا الوطنية/هوية مقيم / السجل التجاري قبل انتهاء صلاحيتها.
- * ألتزم / تلتزم بتحديث بياناتي / بياناتنا في حالة طلبها من البنك في حالة انتهاء تاريخ صلاحية الهوية أو عند تغيير أي من بياناتي المذكورة في النموذج
- * أقر/تقر بأن البنك له كامل الصلاحية لتجميد حسابي/حساباتي عند انتهاء صلاحية هويتي/هوياتنا الوطنية/هوية مقيم/السجل التجاري أو عند عدم تحديثي/تحديثنا لبياناتي/بياناتنا الشخصية ومعلوماتي/معلوماتنا، عناويني/مناويننا، مصدر/مصادر الدخل أو توقيعي/توقيعاتنا أو إذا لم أستطع/نستطيع متابعة المتطلبات التنظيمية الأخرى.
- * أؤكد/تؤكد بأنني/بأننا غير ممنوع/ممنوعين قانونياً من التعامل معي/معنا، وأن جميع المعلومات والبيانات المقدمة من جانبي/جانبتنا صحيحة وصادقة، وأوافق/توافق على أنني/أننا ملزم/ملزمة بالبلغ البنك بطريقة منتظمة في حالة حدوث تغيير في التفاصيل التي زودت/زودنا بها البنك.
- * أهتم/نهتم وأؤكد/تؤكد بأنه سيتم فتح حسابي/حسابنا للتحويل لإرسال واستقبال حوالاتي/حوالاتنا الشخصية فقط، وأنني/أننا لن أقوم/تقوم بحويل أي أموال لأغراض تجارية وأنني/أننا أيضاً وأؤكد/تؤكد أنه لن يتم التحويل نيابة عن شخص آخر.
- * أؤكد/تؤكد بأن تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) سوف تكون من مصادر مشروعة، وأنني/أننا مسؤول/مسؤولون عن حلوها من أي تزييف، وإذا استلم البنك مني/مننا أي أوراق مالية مزيفة، فلي يتم تعويضني/تعويضنا عنها.
- * أؤكد/تؤكد أن يتم تحويل الأموال/استقبال الأموال (حسب الاقتضاء) لأغراض مشروعة، وأنها لن تستخدم لتمويل صفقات الأسلحة غير المشروعة، أو حروب وتراقات، أو أنشطة غير مشروعة أخرى.
- * أؤكد/تؤكد أيضاً أنني/أننا أقدم/تقدم معلومات صحيحة وأمر بصحتها وأنني/أننا أحتلي / تحلي بنك البلاد من أي مسؤولية في حال كانت المعلومات المقدمة مني أعلاه غير صحيحة، ولن أطلب/تطلب البنك أي تعويضات في حال تحويل أموال وتم مصادرتها أو تحميدها كون المستفيد مدرج في أحد قوائم الحظر الدولية.

صاحب الحساب			
تم قراءة هذه الاتفاقية والشروط والأحكام المضمنة في الصفحات من () إلى () ، وفهمها فهماً كاملاً ، وتم استلام نسخة منها ، وعلى ذلك تم التوقيع			
الاسم	التوقيع		
خاص باستخدام البنك			
تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وبعد التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ
المفوض بالتوقيع			
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ

اتفاقية إنشاء علاقة مصرفية للأفراد

رقم الحساب	
------------	--

اسم الحساب	
------------	--

نموذج التوقيع

اسم الموقع :		
نموذج توقيع رقم (2)	نموذج توقيع رقم (1)	
صلاحية التوقيع :		
<input type="checkbox"/> منفرد <input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت) <input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد)		

اسم الموقع :		
نموذج توقيع رقم (2)	نموذج توقيع رقم (1)	
صلاحية التوقيع :		
<input type="checkbox"/> منفرد <input type="checkbox"/> مشترك، حدود السحب (إن وجدت) <input type="checkbox"/> تعليمات أخرى (حدد)		

خاص باستخدام البنك

تم التوقيع أمامي بعد التحقق من توقيع العميل وفقاً لسجلاته بالبنك وكذلك التحقق من شخصية الموقع من واقع الاطلاع على أصل هويته ، واستيفاء صورة منها.					
الاسم	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ	الاسم	الرقم الوظيفي
اعتماد	الرقم الوظيفي	التوقيع	التاريخ	الاسم	الرقم الوظيفي

ملاحظة (في حال وجود مفوضين آخرين على الحساب يتم استيفاء توقيعاتهم على صفحة / صفحات إضافية لصفحة نموذج التوقيع) ✓